برهوم جرايسي*

المستوطنون، قوة انتخابية هامشيّة لكنها طاغية سياسيا

* **يشكّل المستوطنون ٣,٧٪ من إجمالي ذوي حق الاقتراع في إسرائيل، ولكنهم أدخلوا إلى الكنيست١١ نائبا عن المستوطنات، عدا عن المستوطنات في القدس**
* **اليمين الاستيطاني هو المهمين على الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم حاليا***

شكّل المستوطنون، من دون المستوطنين في القدس، في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، آذار ٢٠١٥، ما نسبته ٣,٧٪، من إجمالي ذوي حق الاقتراع، أي أن قوتهم العدديّة تقل عن أربعة مقاعد ونصف المقعد، من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست، إلا أنه عند نشر نتائج الانتخابات الأخيرة بلغ عدد المستوطنين، في عدة كتل برلمانية، ١١ نائبا. يعني ذلك أن قوتهم السياسية ليست مرتبطة بأعدادهم المطلقة بل تفوقها بكثير، لأن التيار اليميني المتطرف الذي يمثلونه، هو القوة الطاغية على حكومات نتنياهو الثلاث الأخيرة، وعلى مختلف أحزاب اليمين المتشدد الذي يشكل الائتلاف الحاكم حاليا، ولا سيّما سيطرتهم المطبقة على حزب «الليكود».

نستعرض في هذه المقالة، أنماط التصويت في مستوطنات الضفة الفلسطينية المحتلة، من دون القدس، وترتكز المقالة بشكل كبير، على بحث بعنوان «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥»، من تأليف برهوم جرايسي، نشره مركز «مدار»، في خريف ٢٠١٥. وقد استند ذلك البحث على نتائج التصويت في كل واحدة من المستوطنات الـ ١٢٤ التي كان فيها صناديق اقتراع، ونتائج القدس بشكل مستقل، في انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥. وقد سعى هذا البحث إلى رصد التغيّرات، على المستوى

* باحث في "مدار".

السياسي الحزبي، وأيضا على المستوى الديمغرافي، وإلى فهم شكل انتشار المستوطنات، بعد توزيعها على تيارات مختلفة.

وقد تم فرز نتائج مدينة القدس بشكل مستقل، بسبب طبيعة الاستيطان فيها وحجمه، وانتشاره على منطقتي ٤٨ و٦٧. وبالإمكان القول، إن نتائج الانتخابات في المستوطنات، من شأنها أن تشكل نموذجا للتصويت لدى اليمين الإسرائيلي المتطرف في كافة أنحاء تواجده، إن كان في المستوطنات أو خارجها. كما أن تصويت «الحريديم» في المستوطنات الخاصة بهم، يشكل، هو الآخر، نموذجًا لأنماط تصويتهم في المدن والبلدات المختلطة التي يقيمون فيها.

وينقسم جمهور المستوطنات إلى ثلاث مجموعات: جمهور التيار الديني الصهيوني، ومعه أيضا المحافظون دينيا، وهم يشكلون حسب التقديرات، القائمة على أساس سجل الناخبين في العام ٢٠١٥، حوالي ٣٧٪. أما الجمهور الثاني فيتركّب من المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين بدأوا يتدفقون بكثرة على مستوطنات خاصة بهم منذ نهايات سنوات التسعين وحتى الآن، ويشكلون ما نسبته ٣٤٪ من إجمالي المستوطنين، من دون المستوطنين في القدس. والجمهور الثالث هم العلمانيون، بنسبة ٢٩٪، الذين يستوطنون، بغالبيتهم الساحقة، في مستوطنات الأطراف، أو في الحزام الدائري للضفة الغربية، إن صح التعبير.

إلا أن هذه النسب المئوية تتغيّر باستمرار، بسبب نسب التكاثر الطبيعي العالية جدا لدى «الحريديم» ٣,٨٪، ولدى التيار الديني الصهيوني ٢,٨٪، في حين أن نسبة تكاثر العلمانيين أقل، وهي كجمهور العلمانيين العام خارج المستوطنات، في حدود ١,٤٪. ونضيف إلى هذا، أن جاهزية التدفق على المستوطنات لدى «الحريديم»، انتفاعيا، ولدى التيار الديني الصهيوني، فكريا وأيضا انتفاعيا، أكبر بكثير من الجمهور العلماني.

ولذا فإن النسب الواردة هنا، قد تكون مختلفة في هذه المرحلة، ومن المتوقع- في غضون سنوات قليلة جدا- أن تتحول نسبة الحريديم إلى الأكبر بين المستوطنين. ونذكر أن نسبة تزايد أعداد المستوطنين ككل، سنويا، نتيجة التكاثر الطبيعي والتدفّق، هبطت في السنوات الأخيرة من ٥,٣٪ إلى ٤,٧٪. ويمكن القول، إن نسبة التكاثر الطبيعي باتت السبب الأول في تزايد أعداد المستوطنين سنويا.

خلال السنوات الـ ٢٤ الأخيرة، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة من دون القدس، من حوالى ٩٠ ألف مستوطن، إلى حوالى ٤٠٠ ألف مستوطن، في هذه المرحلة. وإذا اعتمدنا على عدد ذوي حق الاقتراع في العام ٢٠١٥، ونسبة تزايدهم مقارنة مع العام ٢٠١٣، فإن عدد ذوي حق الاقتراع حاليا، بمعنى من هم في سن ١٨ عاما وما فوق، سيكون في حدود ١٧٣ ألف مستوطن، ما يعني أقل من ٤٤٪ من إجمالي المستوطنين. وهذا احتمال وارد، نظرا لكون الغالبية الساحقة من المتدفقين على المستوطنات من الأزواج الشابة، خاصة لدى التيارين الدينيين.

وما يميز المستوطنين والمستوطنات، أنهم أكثر تفاعلا سياسيا، فاستيطانهم سياسي، ولهذا فإن جاهزية التفاعل السياسي لديهم أعلى من أي جمهور آخر، لأن الأمر ليس مرتبطا فقط بما يتمسكون به من سياسات، وإنما لأن الاستيطان بات مصلحة شخصية لكل واحد منهم. وينعكس هذا التفاعل في نسبة التصويت لديهم؛ ففي حين أن نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥، كانت ٧٢,٣٤٪، فإنها في مستوطنات الضفة من دون مستوطنات الحريديم بلغت ٧٨٪، مقابل ٨٥٪ في مستوطنات الحريديم.

ودلالة على تأثير الجاهزية السياسية، فقد رأينا في نتائج الانتخابات في مستوطنات المتدينين من التيار الصهيوني، أن نسبة التصويت لديهم في العام ٢٠١٥ قد بلغت ٨٤٪، مقابل نسبة ٧٧٪، لدى المستوطنين العلمانيين، وهي أيضا نسبة عالية جدا، مقارنة مع العلمانيين في تل أبيب الكبرى وباقي المناطق، التي فيها نسب التصويت تتراوح ما بين ٥٥٪ إلى ٦٠٪. ولكن هذه نسب تصويت متغيرة وليست نهائية، لأن ما بين ٤٪ إلى ٥٪ من الناخبين لا يدلون بأصواتهم في أماكن سكناهم، مثل الجنود والشرطة والمرضى، والعاملين في جهاز يوم الانتخابات، وما شابه، ممن يجيز لهم القانون ذلك. وعليه، نستنتج أن نسبة التصويت في المستوطنات من دون الحريديم، قد تجاوزت ٨٠٪ بالتأكيد، وهذا ما يزيد القوة الانتخابية للمستوطنين.

المستوطنون من التيار الديني الصهيوني

يشكل التيار الديني الصهيوني حوالى ٣٧٪ من إجمالي المستوطنين في الضفة من دون القدس. ونسبة تكاثرهم «الطبيعي»، حوالي ٢,٨٪، وهي نسبة تكاثر هذا الجمهور بشكل عام، ولذا، فمن الممكن أن تعلو النسبة بقدر طفيف جدا في المستوطنات، إذ إن المستوطنين من هذا التيار، هم أكثر تشددا دينيا من غيرهم.

وقد بدأ هذا التيار في الاستيطان، منذ الأيام الأولى للمشروع الاستيطاني في الضفة، وتمركز بداية في مناطق، ينسبها اليهود

يشكل التيار الديني الصهيوني حوالى ٣٧٪ من إجمالي المستوطنين في الضفة من دون القدس. ونسبة تكاثرهم «الطبيعي»، حوالي ٢,٨٪، وهي نسبة تكاثر هذا الجمهور بشكل عام، ولذا، فمن الممكن أن تعلو النسبة بقدر طفيف جدا في المستوطنات، إذ إن المستوطنين من هذا التيار، هم أكثر تشددا دينيا من غيرهم.

وقد بدأ هذا التيار في الاستيطان، منذ الأيام الأولى للمشروع الاستيطاني في الضفة، وتمركز بداية في مناطق، ينسبها اليهود زاعمين، لقصص وردت في التوراة، وخاصة القدس، في البلدة القديمة ومحيطها، وفي غرب مدينة بيت لحم، وصولا إلى مدينة الخليل، في ما يسمى «صحراء يهودا»، ومن ثم انتشر الاستيطان أكثر في جميع أنحاء الضفة.

زاعمين، لقصص وردت في التوراة، وخاصة القدس، في البلدة القديمة ومحيطها، وفي غرب مدينة بيت لحم، وصولا إلى مدينة الخليل، في ما يسمى «صحراء يهودا»، ومن ثم انتشر الاستيطان أكثر في جميع أنحاء الضفة.

كذلك، شهد هذا التيار، طوال الوقت، تشكّل أطر وحركات استيطانية داخله، انبثقت غالبيتها عن حزب «المفدال»، الحزب الأول لهذا التيار. ومن هذه الحركات ما تحول لاحقا إلى أحزاب صغيرة، نافست حزبها الأم، «المفدال»، مثل حركة «غوش إيمونيم»، التي قادت على مدى سنوات السبعين والثمانين مبادرات استيطانية عديدة. وحاليا نرى أيضا حزب «هئيحود هليئومي» (الاتحاد الوطني)، وغيره.

يضاف إلى هذا، الحركة الأكثر عنصرية والأعنف سلوكًا، حركة «كاخ» الارهابية، التي أسسها الحاخام مئير كهانا، الذي اغتيل في نيويورك في العام ١٩٩٠. هذه الحركة محظورة في العديد من دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية. وفي العام ١٩٩٤ حظرت إسرائيل الحركة بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، إلا أنه كان حظرا شكليا؛ فقد أسس الناشطون فيها عدة حركات أخرى، ومنهم من دخل إلى الكنيست لاحقا.

تتنافس هذه الحركات في ما بينها على جرائم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة، وإقامة بؤر استيطانية، تحولت مع السنين إلى مستوطنات، عدا البؤر القائمة اليوم؛ ويقدر عددها بحوالى مائة بؤرة. ويمكن القول، إن هذه البؤر «مأهولة» أساسا من هذا التيار.

من ناحية الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، فإن التقارير الرسمية لا تفرد بندا خاصا بأتباع هذا التيار الديني، لأن جمهوره منخرط في الحياة العامة، بشكل تام. أما ما يميزه عن الجمهور العلماني، عدا الالتزام الديني، فهو نسبة التكاثر، التي لديه، ٢,٨٪، مقابل نصف هذه النسبة ١,٤٪ لدى الجمهور العلماني. وبلغ معدل الولادات لدى نساء هذا التيار حوالى ٤,٥ ولادات للأم الواحدة. وعدد أفراد العائلة، قد يؤثر على مستوى المعيشة، مقارنة بالجمهور العلماني، ولكن تبقى عائلات هذا التيار بعيدة عن الشرائح الفقيرة، كما هو حال التيار الديني المتزمت «الحريديم». بمعنى أن نسب الفقر لدى التيار الديني الصهيوني، هي كالنسبة بين اليهود من دون الحريديم، أي أنها تراوح في حدود ١٠٪. مقابل حوالى ٤٨٪ بين الحريديم.

نمط التصويت لدى هذا التيار واضح، فغالبيته الساحقة تصوت للأحزاب التي تمثله مباشرة. وقد رأينا في انتخابات ٢٠١٣، أن ٨٠٪ من المصوتين في المستوطنات التي كان فيها جميع المستوطنين من التيار الديني الصهيوني قد صوتت لقائمتين تمثلها، ٦٤٪ لصالح تحالف «البيت اليهودي»، وقرابة ١٦٪ لقائمة «ياحد» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية. وحلّ في المرتبة الثالثة حزب «الليكود» ١٢٪، والباقي توزع على باقي الأحزاب بنسب هامشية وصغيرة، أبرزها حزب «شاس» الذي حصل من هذه المستوطنات على نسبة ٢٪.

استمر الوضع على هذا الحال، تقريبا، في انتخابات ٢٠١٥، رغم التراجع النسبي الذي شهده «البيت اليهودي» لصالح حزب «الليكود»، الذي زاد فيه مستوى التطرف وعدد المرشحين من التيار الديني الصهيوني، فقد هبط «البيت اليهودي» إلى ٥٨٪، بدلا من ٦٤٪، ما يعني خسارة ١٠٪ من قوته. في الوقت نفسه، ارتفعت النسبة التي حصلت عليها قائمة «عوتسما- ياحد»،

وهي التحالف بين جماعة «كاخ» والمنشقين عن حركة «شاس»، إلى ١٨,٣٪، ما يعني أن القائمتين حصلتا معا على ٧٦,٣٪.

أما حزب «الليكود» فقد زادت قوته بين هذا التيار بنسبة ٥٣٪، من ١٢٪ في ٢٠١٣، إلى ١٨,٣٪ في ٢٠١٥. وتقاسمت باقي القوائم ٥,٤٪.

سيبقى هذا التصويت على أساس أيديولوجي وسياسي، قائما في المستقبل. وسيبقى التنافس بين الكتل الثلاث، إذ إن «البيت اليهودي»، الذي خسر ثلث قوته البرلمانية في انتخابات ٢٠١٥، سوف يستعيد قوته التي كانت في ٢٠١٣، كما تشير كل استطلاعات الرأي، ويبدو أن معقله الأقوى «المستوطنات»، ستكون داعمة له في ذلك. ولكن ليس واضحا، ما إذا كان هذا كله سيكون على حساب الليكود فقط، أم على حساب قائمة «عوتسما- ياحد» أيضا، التي لم تجتز نسبة الحسم في ٢٠١٥.

المستوطنون العلمانيون

ليسوا خارج السياق السياسي، إلا أن غالبيتهم يستوطنون لأهداف اقتصادية والسعي لمستوى معيشة عال بكلفة أقل، ونمط التصويت لديهم يبقى مختلفا

قد يوحي مصطلح «المستوطنون العلمانيون»، للبعض وكأنهم «أخف» وطأة من باقي مجموعات المستوطنين، إلا أنهم مهما اختلفت طبيعتهم ودوافع استيطانهم وأنماط تصويتهم، يبقون مستوطنين معتدين على أراضي الغير، ومخالفين للقانون الدولي، وللحقوق الإنسانية.

في مراجعة لخارطة انتشار المستوطنات، سنجد أن المستوطنات التي يستوطن فيها علمانيون كليا، أو ذات أغلبية علمانية، تقع غالبا في المحيط الدائري للمستوطنات، من دون جنوب الضفة. بمعنى غربي الضفة، بما فيها منطقة القدس، وغور الأردن، وأيضا المستوطنات الأربع الصغيرة في شمال الضفة، التي تم إخلاؤها ضمن خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، وشمال الضفة. والأمر الثاني الذي يميزها، هي أنها بغالبيتها مستوطنات صغيرة، من حيث عدد المستوطنين، عدا المستوطنتين الكُبريين «معاليه أدوميم» و«اريئيل» ذات الأغلبية العلمانية.

ويشكل المستوطنون العلمانيون، حسب التقديرات، وكما ذكر سابقا هنا، ما نسبته ٢٩٪، وهي نسبة ستتقلص تباعا، بفعل تزايد نسبة المتدينين من التيار الصهيوني والحريديم. والانطباع السائد أن غالبية استيطان هؤلاء هو بدوافع اقتصادية

"زمن" نفتالي بينيت: المستوطنون يصنعون السياسة.

أولا، باستثناء مجموعات بينهم من اليمين المتطرف. إما لإدارة مشاريع اقتصادية، كما هو قائم في مستوطنات الغور، التي هي بغالبيتها إن لم تكن كلها مستوطنات زراعية، استولت على الأراضي الزراعية الفلسطينية، مباشرة بعد الاحتلال، وأراض أخرى لاحقا. أو استيطان سعيا لـ «تجمعات سكنية»، ذات جودة عالية، وبكلفة مسكن أقل بكثير، وفي ذات الوقت قريبة إلى المنطقتين الأكبر، تل أبيب والقدس.

وقد أجريت في سنوات التسعين، استطلاعات حول جاهزية المستوطنين لإخلاء بيوتهم مقابل تعويضات، وجدت، في حينه، غالبية واضحة بين اجمالي المستوطنين، تقبل بالعرض، إلا أن النسبة كانت أعلى بكثير بين المستوطنين العلمانيين. والنتائج المتعلقة بالمستوطنين عينيا، ظهرت أيضا في استطلاع بادر له من كان وزيرا للداخلية في حكومة إيهود أولمرت، أوفير بينيس، في العام ٢٠٠٦، ويومها ثارت ضجة على مجرد إجراء الاستطلاع.

وما من شك أن من العلمانيين المستوطنين، من هم منخرطون أيضا في النشاط السياسي اليميني، إلا أن نمط تصويت هذا الجمهور عامة، مختلف بقدر كبير عن نمط التصويت لدى المتدينين من التيارين، ونجد في مستوطناتهم وبين جمهورهم، حضورا لأحزاب ليست محسوبة على اليمين الاستيطاني. وهذا ما شهدناه في نتائج التصويت في انتخابات العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، إلا أن فارق العامين كان كافيا للدلالة على تراجع نسبة العلمانيين في مستوطنات الضفة، رغم أن ذوي حق التصويت بينهم ارتفعت في غضون عامين بحوالي ١١٪.

وفي بحث الخارطة السياسية في المستوطنات، السابق

واستنادا إلى هذه الإحصائيات والتقديرات، فإن عدد المستوطنين الحريديم في الضفة المحتلة، ومن دون القدس، بلغ ١٤٨ الفا، مع ثلث سكان إلعاد، وهذا يعني أن نسبتهم ٣٤٪ من إجمالي المستوطنين من دون الضفة، على أساس أن عدد المستوطنين ٤٣٠ الفا، بعد ضم ثلث سكان العاد، وثلث سكان موديعين، ونسبة ٣٣٪ من دون العاد وموديعين.

وما يميز هذه المستوطنات، وتيرة التكاثر، التي لا نجدها في أي من المستوطنات الأخرى، بفعل نسبة التكاثر الطبيعي لدى الحريديم، ٣,٨٪، والتي تعد من أعلى نسب التكاثر في العالم (مرتبة ثالثة)، والباقي هو تدفق «الحريديم» من داخل القدس خاصة، نحو مستوطنات «جوار القدس»، حيث أسعار البيوت أقل بكثير، والامتيازات المالية التي يتمتع بها المستوطنون.

ذكره، أخذنا عينة الأحزاب خارج إطار اليمين الاستيطاني: حزب «العمل»، وحزب «الحركة» اللذان توحدا في انتخابات ٢٠١٥ في كتلة «المعسكر الصهيوني»، وحزب «يوجد مستقبل». أما حزب «ميرتس» الصهيوني، فإنه خارج حسابات المستوطنات، باستثناء مستوطنة واحدة صغيرة جدا، نأتي عليها في عرض قوة الأحزاب.

وتبين أن مجموع نسب الأحزاب الثلاثة من أصوات المستوطنات العلمانية، بلغت في انتخابات ٢٠١٣، حوالي ٢٥,٢٪، وتراجعت في انتخابات ٢٠١٥ إلى ٢١,٢٪ ، وقد يكون جزء من هذا التراجع قد اتجه إلى حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية الحالية موشيه كحلون، الذي هو أيضا يظهر وكأنه حزب علماني، إذ إن هذا الحزب اقتطع نسبة جدية من أصوات «يوجد مستقبل»، في انتخابات ٢٠١٥. وتشكل هذه المستوطنات نموذجا لنمط تصويت العلمانيين، في المستوطنات المختلطة مع التيار الديني الصهيوني.

ولربما أن مستوطنات غور الأردن، تشكل نموذجا لظاهرة استيطان العلمانيين على أساس اقتصادي، فهذه مستوطنات أقيمت في سنوات الاحتلال الأولى في فترة حُكم حزب «المباي» (العمال حاليا). ففي انتخابات ٢٠١٥، حصل «المعسكر الصهيوني» على نسبة تزيد عن ٢٧٪ من أصوات تلك المستوطنات الصغيرة، مقابل ١٣,٤٪ لحزب «يوجد مستقبل»، و٩٪ لحزب «كولانو»، وحتى حزب ميرتس كان نصيبه ٢,٢٪، مقابل ٣٪، في انتخابات ٢٠١٣. وهذا يعني أن قرابة ٥٢٪ من أصوات مستوطنات الغور في ٢٠١٥، اتجهت إلى القوائم غير المحسوبة في حينه على اليمين الاستيطاني، باعتبار أن حزب «كولانو»، لم يكن بعد قد كشف كل أوراقه وتوجهاته السياسية.

المستوطنون الحريديم

*** في المستقبل القريب سيتحولون إلى أكبر قطاع من المستوطنين**

*** لا يبادرون للاستيطان، بل يختارون تجمعات خاصة بهم وبكلفة مسكن أقل، وقريبة من القدس**

*** ٩٥٪ من أصواتهم تذهب إلى كتلتي الحريديم في الكنيست**

تنتشر في الضفة الفلسطينية المحتلة، ٧ مستوطنات خاصة بجمهور المتدينين المتزمتين، «الحريديم»، واحدة منها، وهي «إلعاد»، لا تعتبرها الحكومة الإسرائيلية، ولا حتى حركات «سلامية»، مثل «السلام الآن»، مستوطنة، إلا أنها واقعة على خط التماس بين مناطق ١٩٤٨ و١٩٦٧، مع توغل متزايد في داخل الضفة. وحسب التقديرات فإن ثلث مساحة «إلعاد» واقع في الضفة.

والمستوطنات هي، حسب حجمها، استنادا إلى احصائيات دائرة الاحصاء المركزية، للعام ٢٠١٦، وبعد تعديل للعام الجاري ٢٠١٧، بموجب نسبة التكاثر القائمة في كل واحدة من هذه المستوطنات:

«موديعين عيليت»، ما بين شمال القدس وغربي جنوب رام الله، ويبلغ عدد المستوطنين فيها ٧٠ ألفا، لتكون أكبر مستوطنة في الضفة على الإطلاق، ونسبة التكاثر السنوي فيها ٤,٨٪، من بينها ٣,٨٪ تكاثر «طبيعي». ومستوطنة «بيتار عيليت»، جنوب القدس وغربي مدينة بيت لحم، ويبلغ عدد المستوطنين فيها ٥٤ ألفا، لتكون المستوطنة الثانية. ومستوطنة إلعاد، تقع جنوب غرب منطقة نابلس، وشمال غرب منطقة رام الله، ويبلغ عدد سكانها حاليا ٤٧ ألفا، ونتعامل مع ثلثهم كمستوطنين.

كان الإغراء الأكبر الذي قبِل به قادة الحريديم، حصولهم على تجمعات سكانية خاصة بهم، يقيمون فيها كل شرائعهم، بدءا من قيود أيام السبت والأعياد، مرورا بضمان الحلال المشدد، وأنماط حياة متزمتة في الشارع وفي الحياة العامة. وأرادت الحكومات الإسرائيلية بهذا، «ضرب عصفورين بحجر واحد»: إبعاد الحريديم عن التجمعات السكانية العلمانية، وثانيا، الاستفادة من وتيرة تكاثرهم، لنهب أكثر ما يمكن من الأرض الفلسطينية في الضفة.

ثم مستوطنة «تل تسيون»، أو حسب التسمية الأخرى «كوخاف يعقوب» شمال القدس، وفيها ٦ آلاف مستوطن. ومستوطنة «أسبير» في منطقة بيت لحم، وفيها قرابة ٧٥٠ مستوطنا، ومرشحة للتوسع بشكل كبير. ومستوطنة متتياهو، أيضا في منطقة بيت لحم وفيها ٧٠٠ مستوطن، ومستوطنة «معاليه عاموس» جنوب منطقة نابلس وفيها قرابة ٥٠٠ مستوطن.

واستنادا إلى هذه الإحصائيات والتقديرات، فإن عدد المستوطنين الحريديم في الضفة المحتلة، ومن دون القدس، بلغ ١٤٨ الفا، مع ثلث سكان إلعاد، وهذا يعني أن نسبتهم ٣٤٪ من إجمالي المستوطنين من دون الضفة، على أساس أن عدد المستوطنين ٤٣٠ الفا، بعد ضم ثلث سكان العاد، وثلث سكان موديعين. ونسبة ٣٣٪ من دون العاد وموديعين.

وما يميز هذه المستوطنات، وتيرة التكاثر، التي لا نجدها في أي من المستوطنات الأخرى، بفعل نسبة التكاثر الطبيعي لدى الحريديم، ٣,٨٪، والتي تعد من أعلى نسب التكاثر في العالم (مرتبة ثالثة)، والباقي هو تدفق «الحريديم» من داخل القدس خاصة، نحو مستوطنات «جوار القدس»، حيث أسعار البيوت أقل بكثير، والامتيازات المالية التي يتمتع بها المستوطنون. وأساس المتدفقين هم من الأجيال الشابة، وهذا ينعكس مثلا، في أن نسبة من هم دون سن ١٨ عاما في مستوطنة «موديعين عيليت» بلغت ٦٤٪، وهذه نسبة ليست بفعل التكاثر الطبيعي وحده، بل أيضا بسبب كثرة الأزواج الشابة، إذ إنه حسب كل تقارير دائرة الاحصاء، فإن معدل الولادات للأم الواحدة من الحريديم، ٧ ولادات، مقابل ٤,٥ ولادات للأم من التيار الديني الصهيوني، و١,٧ ولادة لدى الأم من التيار العلماني.

وقد وجدنا في بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥»، أن ذوي حق الاقتراع في مستوطنات الحريديم، ارتفعت في غضون عامين، من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، بنسبة ١١,١٪، وهي نسبة الارتفاع الأعلى. وبالإمكان التقدير، أن وتيرة الارتفاع بنحو ٥,٥٪ سنويا، ستستمر أيضا حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة، ما قد يجعل الحريديم، قطاع المصوتين الأكبر بين المستوطنين.

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في مستوطنات «الحريديم»، هي ذات الأوضاع القائمة لدى «الحريديم» من حيث نسب الانخراط في سوق العمل (٥١٪)، ونسب الفقر (٤٨٪)، ومعدلات الولادة والتكاثر. وهذا ينعكس في قائمة تدريج «البلدات» الإسرائيلية، بموجب الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والتي تشمل كافة مستوطنات الضفة، إذ إن المستوطنتين الأكبرين، «موديعين عيليت»، و«بيتار عيليت»، تقبعان في أدنى مستوى اقتصادي اجتماعي، مع عدد من البلدات العربية في صحراء النقب.

ولكن في هذا المجال، يجب الالتفات إلى بعض الحقائق، وهو أن قدرا كبيرا من الفقر لدى الحريديم، نابع من مقياس الفقر الإسرائيلي، الذي يضع حدا أدنى لمستوى المعيشة، في حين أن الحريديم يعيشون حياة تقشفية إرادية، وتمتنع غالبية الرجال عن الانخراط في سوق العمل. كذلك فإن نتائج الفقر، هي استنادا إلى السجلات الرسمية، بمعنى مداخيل العائلات الرسمية؛ ولكن في المقابل، معروف أن لدى الحريديم «اقتصاد أسود»، خارج السجلات الرسمية، والحديث عن اقتصاد ضخم. وكنا قد استعرضنا هذه الظاهرة في عدد «قضايا إسرائيلية»، الصادر في شهر كانون الأول ٢٠١١.

وضمن هذا الاقتصاد، يعمل الرجال في مؤسسات تابعة للحريديم، ولكنه عمل ليس مسجلا في سجلات الضريبة، كما أن العائلات تحصل على مساعدات اجتماعية ليست مسجلة هي أيضا. وجاء في ذلك التقرير في مجلة «قضايا إسرائيلية»، أنه في حين أن نسبة الرجال «الحريديم» المنخرطين في سوق العمل ٤٠٪ (في حينه، واليوم ٥١٪)، فإنه بعد شمل العمل في «الاقتصاد الأسود»، قد ترتفع النسبة إلى ٨٠٪.

الجانب المختلف لدى «الحريديم» من حيث التوجهات

الاستيطانية، أنهم جمهور- بخلاف التيار الديني الصهيوني- لا يبادر بنفسه للاستيطان، ولا نرى عصابات من الحريديم تستولي على أراض في الضفة لبناء بؤر استيطانية، أو توسيع مستوطنات. بل هم بدأوا عمليا في الاستيطان في سنوات التسعين، وبوتيرة ضعيفة جدا في حينه، إذ كانت التوجهات السياسية لدى الحريديم، تميل إلى بقائهم خارج مرجل الصراع. حتى بدأت التحولات السياسية اليمينية المتشددة عندهم منذ سنوات الألفين. ومن قاد هذا بطبيعة الحال، هم القيادات الدينية.

كان الإغراء الأكبر الذي قبِل به قادة الحريديم، حصولهم على تجمعات سكانية خاصة بهم، يقيمون فيها كل شرائعهم، بدءا من قيود أيام السبت والأعياد، مرورا بضمان الحلال المشدد، وأنماط حياة متزمتة في الشارع وفي الحياة العامة. وأرادت الحكومات الإسرائيلية بهذا، «ضرب عصفورين بحجر واحد»: إبعاد الحريديم عن التجمعات السكانية العلمانية، وثانيا، الاستفادة من وتيرة تكاثرهم، لنهب أكثر ما يمكن من الأرض الفلسطينية في الضفة.

فالمؤسسة الحاكمة، تسعى لاستغلال نسب التكاثر العالية جدا لدى الحريديم، لمواجهة تكاثر الفلسطينيين في الداخل، رغم أن نسبة تكاثرهم في تراجع مستمر، بفعل تطور المجتمع، وهي في حدود ٢,٦٪، وما تزال أعلى من إجمالي نسبة تكاثر اليهود ١,٨٪.

طبيعة تصويت الحريديم في المستوطنات، مطابقة لنسبة تصويتهم في المدن والبلدات الإسرائيلية في الداخل. لا بل أن نتائج التصويت في المستوطنات، التي كل مستوطنيها من الحريديم، تعكس التوجهات الدقيقة للحريديم، خارج مستوطنات الضفة، والذين يعيشون في مدن وبلدات مختلطة مع تيارات يهودية أخرى.

ورأينا في نتائج انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥، كما ورد في لجنة الانتخابات المركزية، وفي بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣- ٢٠١٥»، السابق ذكره، أن نسبة التصويت للكتل التي مثلت الحريديم، بلغت ٩١,٣٪ في العام ٢٠١٣، و٩٤,٣٪ في العام ٢٠١٥.

وكانت نتائج ٢٠١٥ في المستوطنات السبع كالتالي: ٥٦٪ لتحالف أحزاب الحريديم الأشكناز «يهدوت هتوراة». و٢٧٪ لحزب «شاس» للحريديم الشرقيين «السفراديم». و١١,٣٪ لتحالف «عوتسما- ياحد»، الذي ضم تيارا منشقا عن حركة «شاس» برئاسة الوزير الأسبق ايلي يشاي، ومعه حركة منبثقة عن حركة «كاخ» الارهابية، السابق ذكرها. فهذا التحالف الذي لامس نسبة الحسم، ولم يصلها، اقتطع ١١٪ من قوة «شاس» في تلك المستوطنات، وحوالي ٢٪، من قوة «يهدوت هتوراة».

كما رأينا في النتائج، حصول «الليكود» على ٢,٦٪ من الأصوات، و٣٪ لتحالف أحزاب المستوطنين، «البيت اليهودي»، وفي فحص لاحق، تبين وجود عدد هامشي من المتدينين من التيار الصهيوني في بعض مستوطنات الحريديم، وخاصة في مستوطنة موديعين عيليت.

المتغير الأهم لدى الحريديم، على ضوء هذا المشهد الحاصل، أنهم تحولوا من جمهور ينكب أكثر على شؤونه الدينية، بعيدا عن الصراع وعواصفه السياسي، إلى جمهور بات الاستيطان يخدم جانبا من تطلعاته، ولهذا فإن استمراره بات مصلحة للحريديم. ولكن إذ نظرنا إلى خارطة مستوطنات الحريديم، نجد الجزء الأعظم جدا منها، من حيث عدد المستوطنين، يستوطنون في الكتل الاستيطانية الكبرى، وبالأساس في محيط القدس المحتلة، ما يعني، أنه إذا وجدت قاعدة متينة إسرائيلية تسعى إلى حل قائم على استمرار الاحتلال في الكتل الاستيطانية الكبرى، مع تبادل للأراضي، فحتى هذه المرحلة، لن يكون الحريديم عقبة أمام حل كهذا.

التغلغل السياسي في الأحزاب

*** لم يكتف المستوطنون بإنشاء أحزاب وحركات، بل تغلغلوا في أحزاب أخرى، وخاصة حزب الليكود الذي زادوا من تأثيرهم فيه**

كما ذكر سابقا، أنشأ المستوطنين على مدار السنين حركات وأحزابا خاصة بهم، أو أنها تأسست لديهم ومن ثم انطلقت إلى الجمهور الإسرائيلي العام. وفي البدايات كان المستوطنون الأوائل، من ناشطي الأحزاب الإسرائيلية، إن كان من حزب «العمل»، وفق تسميته الحالية، وحزب «مبام»، الذي كان موصوفا، ضمن ما يسمى «اليسار الصهيوني»، أو من حزب «المفدال» الديني الصهيوني، وباقي أحزاب اليمين.

فقد بدأ الاستيطان فور عدوان حزيران ١٩٦٧، في فترة حكومات حزب «المباي» (العمل حاليا)، وكان الاستيطان بداية، عند الطرف الغربي في الضفة المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وأيضا في منطقة غور الأردن. وما تزال في هذه المستوطنات مجموعات استيطانية تصوت لأحزابها الأم. بينما الاستيطان في الخليل كان في البدايات هامشيا نسبيا، من التيار الديني الصهيوني.

وحينما بدأت أعداد المستوطنين تتزايد، بالتزامن مع بدء مسار أوسلو، بدأت الحركات والقوى السياسية بين المستوطنين، تبحث عن مسارات تأثير أقوى على الحكم، وأن لا ترتكز فقط على

أحزابها التي كانت تعد صغيرة نسبيا في حينه.

والنموذج الأكبر لمسعى المستوطنين وتيارهم، اختراق الأحزاب، هو ما جرى في حزب «الليكود» منذ منتصف سنوات التسعين، حينما لحق الحزب، بحزب «العمل»، واتبع أسلوب الانتخابات المفتوحة أمام الجمهور لانتخاب هيئات الحزب وقيادته، ومرشحيه للكنيست. فقد تدفق في حينه آلاف المستوطنين على الانتساب غير الملزم لحزب «الليكود»، لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية، لاختيار مرشحي الحزب للكنيست. في حين أن المستوطنين المنتسبين، لم يصوتوا لليكود في تلك الانتخابات.

ولاحقا، بدأ التغلغل في هيئات الحزب، حتى شكّلوا تكتلا ضاغطا في داخله، اختار العديد من شخصيات الحزب السياسية، اللجوء لهم لضمان مواقعهم في الحزب. وكان الند لهذا التيار في سنوات التسعين الأخيرة، وسنوات الألفين، التيار العقائدي في الليكود، وكان حتى قبل سنوات يضم شخصيات ذات وزن. ولكن التيار الاستيطاني عزز قوته بعد الانقسام الذي قاده رئيس الليكود، أرييئل شارون في خريف العام ٢٠٠٥، ليشكل فورا حزب «كديما»، وفي انتخابات ٢٠٠٦، حصل الحزب على أدنى نتيجة وغير مسبوقة، منذ تشكله في العام ١٩٧٤، إذ حصل على ١٢ مقعدا، مقابل ٣٨ في انتخابات ٢٠٠٣.

بعد انتخابات ٢٠٠٩، التي أعادت حزب الليكود برئاسة نتنياهو إلى الحُكم، شعر الأخير أن الشخصيات البارزة في الحزب، من التيار العقائدي، مثل رؤوفين رفلين، بنيامين بيغين، دان مريدور، ميخائيل ايتان، وغيرهم، تقف عائقا أمام مخططاته السياسية، وأيضا أمام حضوره كالشخص القائد الأوحد في الحزب، لذا تحالف نتنياهو مع تيار اليمين الاستيطاني لإسقاط كل هذه الشخصيات من قائمة الحزب لانتخابات ٢٠١٣، وقد فلت منهم رفلين، الذي بات بعد أشهر من تلك الانتخابات، رئيسا للدولة، رغم اعتراض نتنياهو عليه، من وراء الكواليس.

وإذا دققنا في كتلة حزب «الليكود» البرلمانية الحالية، سنجدها بمجملها محسوبة على اليمين الاستيطاني، أو أنها تتماهى مع هذا اليمين. باستثناء النائب بنيامين بيغين، رغم مواقفه المتشددة؛ فقد عيّنه نتنياهو في قائمة حزب «الليكود» للانتخابات الأخيرة، بموجب صلاحيات يمنحه إياها دستور الحزب، بهدف مسايرة ذلك التيار، إلا أن نتنياهو لم يمنح بيغين منصبا وزاريا.

وعليه، فأمام هذا المشهد، نرى أن تيار اليمين الاستيطاني، مسيطر على حزب «الليكود»، وبطبيعة الحال على تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»؛ كذلك فإن عقلية هذا التيار، هي أيضا المسيطرة على أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «يسرائيل بيتينو». كما أن حزب «كولانو»، الذي أسسه ويقوده وزير المالية الحالي موشيه كحلون، الذي موقعته وسائل الإعلام الإسرائيلي، في البداية، في خانة «الوسط»، ولاحقا في خانة «اليمين المعتدل»، إلا أن أداءه في الحكومة والكنيست، لا يختلف إطلاقا عن تيار اليمين الاستيطاني. الأمر الذي يبرز جليًا في تصريحات وتوجهات، وزير البناء والاسكان، الجنرال احتياط يوآف غالانت، الذي يطرح مخططات ضخمة لمشاريع استيطانية، بالتنسيق مع المستوطنين، وخاصة في مدينة القدس المحتلة.

الأحزاب الأقوى في المستوطنات

الليكود

حقق حزب «الليكود» في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ٢٠١٥، تقدما ملحوظا في المستوطنات والقدس، وكان واضحا من خلال المقارنة مع انتخابات ٢٠١٣، أن القسم الأكبر من هذا التقدم، جاء على حساب تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، الذي خسر في انتخابات ٢٠١٥، ثلث قوته البرلمانية، من ١٢ مقعدا إلى ٨ مقاعد حاليا، وسنأتي على أسبابها.

وهذا الاستنتاج، استند أيضا إلى حقيقة أن «الليكود» زاد قوته في داخل التيار الديني الصهيوني، الذي يرتكز عليه «البيت اليهودي»، إذ ارتفعت قوة الليكود في المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من هذا التيار، من ١٢٪ في انتخابات ٢٠١٣، إلى نسبة ١٨,٣٪، في انتخابات ٢٠١٥. وهذا نموذج لما كان بين أتباع هذا التيار خارج المستوطنات أيضا، إذ إن عددا من نواب «الليكود»، هم من المتدينين الصهاينة.

وهذا ما وضع «الليكود» في حالة منافسة دائمة، مع «البيت اليهودي»، حتى خلال شراكتهما في الحكومة الحالية. وهذا يبرز مثلا في حالة التنافس على المبادرة لمشاريع قوانين لخدمة الاستيطان والاحتلال، مثل المنافسة على قوانين الضم، وعدة قوانين تهدف إلى ضم مستوطنات إلى القدس المحتلة وغيرها. ولكن على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن «البيت اليهودي» سيستعيد مقاعده الأربعة التي خسرها في ٢٠١٥، إلا أن هذا ليس بالضرورة أن يكون على حساب بعضٍ من قوة «الليكود» في المستوطنات. فالليكود سيتوجه في الانتخابات المقبلة، بعدة أوراق رابحة أمام اليمين الاستيطاني، على مستوى المشاريع الاستيطانية، وتثبيت عشرات البؤر الاستيطانية، وزيادة

تدفق الأموال على المستوطنين والمستوطنات.

في المجمل حصل «الليكود» في انتخابات ٢٠١٥، على أكثر من ١٠١ ألف صوت في جميع المستوطنات، بما فيها مستوطنات الحريديم ومدينة القدس، وهو ما شكّل نسبة ٢٣,٥٪ من الأصوات الصحيحة في تلك المنطقة، وشكّلت كمية الأصوات هذه، نسبة ١٠,٢٪ من إجمالي الأصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات ٢٠١٥، مقابل نسبة ٩,١٪ في انتخابات ٢٠١٣.

وكانت نتيجة ٢٠١٥ أعلى بنحو ٢٠ ألف صوت عن انتخابات ٢٠١٣، بمعنى ٢٠٪ من إجمالي زيادة عدد الأصوات في تلك المنطقة، ولكن ١٢٢٠٠ صوت منها، حققها الليكود في مدينة القدس وحدها، وأقل من سبعة آلاف في المستوطنات، من دون مستوطنات «الحريديم»، التي حقق فيها «الليكود» زيادة ٨٠٠ صوت، من أصل قرابة ٥٤ ألف صوت. ويتبين أيضا، أن «الليكود» قفز من ٢٨,١٪ من أصوات المستوطنات من دون القدس والحريديم، في العام ٢٠١٣ إلى نسبة ٣١,٢٪ في انتخابات ٢٠١٥.

وهذا يعني أن «الليكود» حقق ٣ مقاعد من تلك المنطقة ككل، في حين كتلته تضم ٩ نواب من هذه المنطقة من أصل ٣٠ نائبا في الكتلة البرلمانية، ما يعني ثلاثة أضعاف قوتهم الانتخابية، ٣ نواب مستوطنين، و٦ نواب من القدس. ولكن لا يمكن أخذ هذه النتيجة من دون الالتفات إلى حقيقة تركيبة هيئات «الليكود»، وتغلغل مجموعات المستوطنين الكبيرة في المجلس المركزي للحزب، الذي يضم أكثر من ٣٨٠٠ عضو.

وحسب تقارير سابقة فإن المستوطنين والتكتل السياسي في الحزب من حولهم، يمثلان نحو ٢٤٪ من أعضاء المجلس، ما يجعلهم وزنا جديا في المنافسات الانتخابية، ودعمهم للمنافسين هو مصيري، إذ إنهم قوة تضاف إلى قوة موجودة أصلا لكل منافس. وتصويت هذا التكتل متعلق أساسا بمواقف المتنافس السياسية.

«البيت اليهودي»

يتشكل «البيت اليهودي» من ثلاثة أحزاب، اثنان منهما، قوتهما الأساسية والأكبر في المستوطنات، وهما متحالفان في «هئيحود هليئومي» (الاتحاد الوطني)، والحزب الثالث، هو الحزب الأكبر، حزب «المفدال»، أو حسب التسمية الجديدة، «البيت اليهودي– المفدال».

وحزب «المفدال»، كما ذكر هنا من قبل، هو الحزب التاريخي للتيار الديني الصهيوني، الذي شهد في ما مضى تيارات دينية وسياسية، منها ما كان معتدلا وأقرب لما يسمى «اليسار الصهيوني»، وهو تيار انشق في نهاية سنوات الثمانين، وشكّل حزب «ميماد»، الذي كان شريكا لحزب «العمل» في الانتخابات من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٣.

«والمفدال» هو حزب منتشر، ولكن حينما نذكر «البيت اليهودي»، يتجه النظر مباشرة إلى المستوطنات، كونه حزب اليمين الاستيطاني الأكبر، فهذا اليمين، أطبق سيطرته كليا على «المفدال»، ولا وجود لمجموعات ليبرالية فيه، بل ما هي أشد تطرفا يمينيا.

وكما ذكر، فقد تلقى تحالف «البيت اليهودي» في انتخابات ٢٠١٥ ضربة جدية، بهبوطه من ١٢ مقعدا إلى ٨ مقاعد، وخسارته ٦٢ ألف صوت، ورغم ذلك، فقد بقي القوة الأولى، ذات الأغلبية المطلقة في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، وقوة أساسية في المستوطنات العلمانية والمختلطة الصغيرة، ولكنه تراجع في النسبة وحجم القوة في المستوطنات الكبرى، وكل هذا لا يشمل مستوطنات الحريديم والقدس.

ولمعرفة مواطن خسارة «البيت اليهودي»، القوة الأساسية للتيار الديني الصهيوني، دققنا في المستوطنات، بحسب تصنيفها، ويتبين أن هذه القائمة حافظت تقريبا على عدد الأصوات، بتراجع طفيف، في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، ولكنها تراجعت في النسبة من الأصوات الصحيحة في تلك المستوطنات، من ٦٤٪ في انتخابات ٢٠١٣، إلى ٥٨٪ في انتخابات ٢٠١٥، وكان واضحا أن الخسارة اتجهت إلى قائمتين: الأولى «عوتسما ياحد»، وثانيا «الليكود».

وفي المجمل، حصل «البيت اليهودي» في المستوطنات من دون مستوطنات الحريديم، والقدس ومودیعين، على قرابة ٣٩,١ ألف صوت، مقابل قرابة ٣٩,٨ ألف صوت في انتخابات ٢٠١٣، ولكنه هبط في النسبة من الأصوات الصحيحة في تلك المستوطنات، من ٣٦,٢٪، إلى نسبة ٣٢,٢٪ في ٢٠١٥.

وقد أدخل «البيت اليهودي» إلى الكنيست، فور ظهور النتائج ٤ نواب مستوطنين من الضفة، من أصل ٨ نواب الكتلة، وارتفع العدد إلى ٥ نواب بعد استقالة أحد النواب. وما يميز النواب المستوطنين هؤلاء، أنهم جميعا من المستوطنات الصغيرة، نسبيا.

وكما ذكر من قبل هنا، فإن كل المؤشرات تشير إلى أن «البيت اليهودي»، يستعد لاستعادة قوته السابقة في المستوطنات، وسيساعده في هذا، زيادة التماسك داخل حزب «المفدال»، وعدم وجود منافس جدي لرئيس الحزب نفتالي بينيت. كما أنه لا

حينما نستعرض أنماط التصويت في المستوطنات، ولدى اليمين الاستيطاني ككل، يجب الأخذ بعين الاعتبار تحالف «عوتسما- ياحد»، الذي لامس نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة، بحصوله على ٣٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة ككل، بينما نسبة الحسم كانت ٣,٢٥٪. وهذا المشهد، كان في انتخابات ٢٠١٣، حينما خاضت الانتخابات قائمة «عوتسما»، وفي حين لامست نسبة الحسم بالحصول على ١,٧٦٪ من إجمالي الأصوات، بينما نسبة الحسم في تلك الانتخابات كانت ٢٪، وتم رفعها تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥.

تبدو مؤشرات لاحتمال فض التحالف مع «هئيحود هليئومي»، كون الأخير لا يستطيع المجازفة في خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، طالما بقيت نسبة الحسم على حالها ٣,٢٥٪. كما يستفيد «البيت اليهودي»، من نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة لدى هذا التيار الديني، وبشكل خاص لاتباع هذا التيار في المستوطنات.

وكما في حال الليكود، فإن «البيت اليهودي» سيتوجه لليمين الاستيطاني في الانتخابات المقبلة، بأوراق رابحة، على مستوى توسع وتوطد الاستيطان، وزيادة الميزانيات والامتيازات للمستوطنين.

«عوتسما- ياحد»

حينما نستعرض أنماط التصويت في المستوطنات، ولدى اليمين الاستيطاني ككل، يجب الأخذ بعين الاعتبار تحالف «عوتسما– ياحد»، الذي لامس نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة، بحصوله على ٣٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة ككل، بينما نسبة الحسم كانت ٣,٢٥٪. وهذا المشهد، كان في انتخابات ٢٠١٣، حينما خاضت الانتخابات قائمة «عوتسما»، وفي حين لامست نسبة الحسم بالحصول على ١,٧٦٪ من إجمالي الأصوات، بينما نسبة الحسم في تلك الانتخابات كانت ٢٪، وتم رفعها تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥.

وكما ذكر من قبل، فإن أساس هذه القائمة، هي قائمة «عوتسما»، وهي منبثقة عن حركات انبثقت عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، في عدة دول في العالم، بينها الولايات المتحدة الأميركية، وأيضا في إسرائيل، إلا أن الحظر الإسرائيلي شكلي. وقد خاضت هذه القائمة الانتخابات عدة مرات سابقا، ونجحت في الدخول إلى الكنيست في انتخابات ٢٠٠٩، حينما تحالفت مع حزب «هئيحود هليئومي»، الذي يتزعمه حاليا، وزير الزراعة أوري اريئيل. وتمثلت «عوتسما» حينها بنائب واحد.

إلا أن وجود هذا النائب، منع بنيامين نتنياهو من ضم هذه القائمة إلى حكومته، التي ضمت في مرحلتها الأولى حزب «العمل» برئاسة إيهود باراك. ولهذا ففي الانتخابات التالية في العام ٢٠١٣، فض «هئيحود هليئومي» التحالف مع «عوتسما»، وانضم إلى تحالف «البيت اليهودي»، وهذا تحالف استمر في الانتخابات الأخيرة ٢٠١٥.

وفي الانتخابات الأخيرة، تحالفت «عوتسما»، مع حزب «ياحد» المنشق عن حركة «شاس» برئاسة الوزير الأسبق إيلي يشاي. وكان واضحا من خلال متابعة مصادر أصوات هذه القائمة، أنها اقتطعت ما يعادل مقعدين من حركة «شاس».

وفي جولتي الانتخابات، أفقدت هذه القائمة، قوة جدية لليمين الاستيطاني، عكس نفسه على توزيع المقاعد البرلمانية. وحينما يكون عدد مقاعد البرلمان ١٢٠ مقعدا، فإن كل مقعد من شأنه أن يكون حاسما، في مسألة من يحكم. وقد أجريت إعادة احتساب توزيع مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، في ما لو كانت نسبة الحسم ٢٪، وليس ٣,٢٥٪، بمعنى ما يسمح بتمثيل قائمة «عوتسما– ياحد»، وجرى الاحتساب بناء على قانون الانتخابات في بند توزيع المقاعد القائم، ومع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات فائض الأصوات التي كانت موجودة. وظهر لدينا مشهد مشابه، ولكن مع إضافة مقعد للائتلاف القائم حاليا، أو خسارته مقعدا واحدا.

إذ تبين أن قائمة «عوتسما– ياحد» كانت ستحصل على ثلاثة مقاعد، مع خسارة فائض كبير بعد المقعد الثالث. وجاءت المقاعد الثلاثة على حساب «الليكود»، ليخسر مقعدا واحدا، وحزب «كولانو» مقعدا واحدا، وكتلة «المعسكر الصهيوني»، مقعدا واحدا. وفي هذه الحالة، سيكون الائتلاف الحاكم يرتكز على ٦٥ مقعدا، وفي حال ضم كتلة «عوتسما ياحد»، سيرتفع إلى ٦٨ مقعدا.

ولكن من جهة أخرى، فلو بقيت نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة ٢٪، لكان المشهد البرلماني مختلفا، ولم تكن تحالفات

تقوم الحسابات الانتخابية لدى كتلتي «الحريديم»، «شاس» لليهود الشرقيين و «يهدوت هتوراة» لليهود الغربيين «الأشكناز»، على أساس حجم جمهور الحريديم في المستوطنات، وتقريبا لا علاقة له بالجمهور العام، بمعنى نستطيع القول، إنه يوجد فصل تام بين جمهور الحريديم، وباقي المستوطنين، مع استثناءات هامشية جدا لا تذكر، إذ كنا ذكرنا أن حوالي ٩٥٪ من أصوات مستوطنات «الحريديم»، تتجه للقوائم التي تمثلهم، وقد تكون النسبة أعلى بقليل، بعد أن نعرف بوجود قلة من المستوطنين المتدينين من غير الحريديم، في مستوطنتين على الأقل.

انتخابية كما نشهدها اليوم، وحينها ستكون التوزيعة مختلفة، لتتساقط مقاعد من عدة قوائم. ولكن الغرض من هذا الاحتساب، هو أن قوة «عوتسما- ياحد»، يجب أخذها بالاعتبار في كل استطلاع للرأي، خاصة وأن رقم واحد فيها، المنشق عن حزب «شاس» إيلي يشاي، ما زال يتحرك في الأجواء السياسية، ويوحي بنيته خوض الانتخابات المقبلة، خاصة وأنه كان على مسافة قصيرة من اجتياز نسبة الحسم. وهذا مهم بشكل خاص، في سياق عرض أنماط التصويت في المستوطنات، خاصة وأن هذه القائمة حصلت على ما يلامس ١٠٪ من أصوات المستوطنات من دون القدس، وهذا شكّل ٢٨,٣٪ من إجمالي أصوات هذه القائمة.

والاحتمال وارد بأن تتقدم هذه القائمة قليلا، بنفس مقدار احتمال أن تخسر من قوتها ، نظرا لأجواء التطرف الحاصلة في الحكومة الحالية، وفي الجسمين السياسيين الأكبرين بين المستوطنين، «الليكود» و «البيت اليهودي». إلا أنه خلال كتابة هذا المقال، وردت أنباء تتحدث عن احتمال إعادة الوحدة داخل حركة «شاس»، وقد تكون على حساب الزعيم السياسي فيها، آرييه درعي، وإذا ما تمت الوحدة، فإن هذا سيبعد قائمة «عوتسما»، عن احتمال دخول الكنيست في الانتخابات المقبلة.

«يسرائيل بيتينو»

حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة المستوطن أفيغدور ليبرمان، وزير الأمن، يبقى «لغزا» في المستوطنات، إن صحّ التعبير، فهو حزب يتصدر الخطاب العنصري التحريض، ضد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وهو حزب قائم على عقلية الحرب والاحتلال والاستيطان، إلا أنه الحزب الأضعف، من باقي أحزاب اليمين الاستيطاني في المستوطنات.

فنسبته في المستوطنات هامشية، باستثناء المستوطنتين الكبريين «معاليه أدوميم» وبالذات «أريئيل». فقد حصل «يسرائيل بيتينو» في انتخابات ٢٠١٥، على ما يقل عن ٦٪ من أصوات المستوطنات من دون مستوطنات الحريديم والقدس، ما يعني ٤٥٦٠ صوتا، إلا أن ٦٤٪ من هذه الأصوات حصل عليها، من هاتين المستوطنتين الكبريين، والباقي توزعت على ١١٧ مستوطنة، فحتى في مستوطنته «نوكديم» الصغيرة في منطقة بيت لحم، التي يستوطن فيها ليبرمان، لم يحل أولا. فقد حصل على ١١٩ صوتا فقط، من أصل ٧٥٦ صوتا صحيحا، أي ما نسبته أقل من ١٦٪ من الأصوات.

أما ما حصل عليه في المستوطنات الدينية للتيار الديني الصهيوني، فكان ١١٤ صوتا فقط من أصل ما يقارب ٣٣ ألف صوت، أي أقرب إلى الصفر. كما حصل على ٦١ صوتا في مستوطنات الحريديم، التي بلغ فيه عدد الأصوات الصحيحة قرابة ٥٤ ألف صوت، ولنقل أن هذه النتيجة الأخيرة طبيعية.

ولم يكن بالإمكان مقارنة قوة حزب ليبرمان بين انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥، لكونه خاض انتخابات ٢٠١٣ ضمن قائمة «الليكود»، وتشير التقديرات إلى أن ليبرمان لو خاض الانتخابات بقائمة منفردة في انتخابات ٢٠١٣، لتلقى ضربة جدية، إذ كان قد حصل في انتخابات ٢٠٠٩ على ١٥ مقعدا، وحلّ ثالثا في الكنيست، بعد «كديما» و «الليكود»، ومتفوقا على حزب «العمل بمقعد واحد.

ونستطيع أن نعدد سلسلة من الأسباب لوضعية ليبرمان في المستوطنات التي هو منها ويدافع عن وجودها. ومن بين هذه الأسباب شخصيته المتسلطة، وقيادته لحزب الرجل الواحد، وهذا ليس نمط أحزاب المستوطنين. ونضيف إلى هذا، برنامجه العلماني الأول الذي كان يخوض به معارك الانتخابات الأولى،

بعد ظهوره كحزب على الساحة السياسية العام ١٩٩٩. ولاحقا تراجع ليبرمان نوعا ما عن هذا البرنامج كأولوية في أجندته. كما نستطيع القول إن ليبرمان بنظر المستوطنين يُعد شخصا دخيلا على الحلبة السياسية في المستوطنات.

كتلتا الحريديم

تقوم الحسابات الانتخابية لدى كتلتي «الحريديم»، «شاس» لليهود الشرقيين و «يهدوت هتوراة» لليهود الغربيين «الأشكناز»، على أساس حجم جمهور الحريديم في المستوطنات، وتقريبا لا علاقة له بالجمهور العام، بمعنى نستطيع القول، إنه يوجد فصل تام بين جمهور الحريديم، وباقي المستوطنين، مع استثناءات هامشية جدا لا تذكر، إذ كنا ذكرنا أن حوالي ٩٥٪ من أصوات مستوطنات «الحريديم»، تتجه للقوائم التي تمثلهم، وقد تكون النسبة أعلى بقليل، بعد أن نعرف بوجود قلة من المستوطنين المتدينين من غير الحريديم، في مستوطنتين على الأقل.

وأبرز عامل أثر على قوة هاتين الكتلتين في انتخابات ٢٠١٥، كان الانشقاق في حزب «شاس»، كما جاء لدى استعراض قائمة «عوتسما- ياحد»، إذ إن هذه القائمة اقتطعت قسما بسيطا من أصوات «يهدوت هتوراة».

ولذا فإن التطورات أمام «شاس» متوقفة على مدى استعادة وحدة الحزب، ولكن في كل الأحوال، فإن التزايد السريع في أعداد المستوطنين الحريديم، ولدى جمهور الحريديم ككل، يعزز قوة «الحريديم» المجتمعة، بمقعد برلماني إضافي تقريبا، في هذه السنوات، بسبب نسب التكاثر العالية، وضعفها لدى العلمانيين.

واقع باقي الأحزاب في المستوطنات

نستعرض هنا قوة باقي الأحزاب في المستوطنات، كونها هامشية، حتى الأحزاب التي تدور في فلك الحكم، أو كانت ذات يوم تقود الحكم بشكل منفرد، نقصد حزب «العمل».

خاض حزب «العمل» الانتخابات الأخيرة ٢٠١٥، ضمن تحالف «المعسكر الصهيوني»، مع حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني. وقد حصل هذا التحالف على ٦,٣٪ من أصوات المستوطنات، من دون مستوطنات الحريديم والقدس. وفي العام ٢٠١٣، كان حزب «العمل» قد حصل على ٤,٥٪ من الأصوات، وحزب «الحركة» على ١,٩٪، بمعنى أن الحزبين حافظا على نسبتهما المجتمعة تقريبا في العام ٢٠١٥.

والأصوات التي حصل عليها «المعسكر الصهيوني»، كانت بالأساس من المستوطنات الكبرى والأطراف، والمستوطنات العلمانية. إلا أن حزب «العمل»، لا تزال لديه جيوب «تقليدية» في مستوطنات أقامها بعد الاحتلال، فقد حصل الحزب في الانتخابات الأخيرة، على نسبة ١٧,٣٪ من أصوات مستوطنات غور الأردن، على الرغم من قلة المستوطنين هناك. كما حصل على نسبة شبيهة في مستوطنة «أورانيت»، الواقعة في أقصى غرب وسط الضفة، وكان عدد ذوي حق الاقتراع فيها يتجاوز ٥ آلاف ناخب. وطابع هذه المستوطنة، خارج عن المألوف، إذ منحت ٦٢٪ من الأصوات الـ ٤ آلاف، لقوى تعد خارج إطار اليمين الاستيطاني، وبضمنها حزب «كحلون» الذي ظهر في الانتخابات كحزب «وسط» قبل أن تتأكد حقيقته خلال عمله في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

واستنادا لتطور الأمور في المستوطنات، فإنه لا يبدو أن حزب «العمل» أو تحالف «المعسكر الصهيوني»، سيتقدم أكثر في المستوطنات في أي انتخابات مقبلة، لا بل إن نسبة التصويت له، مرشحة للتراجع هناك، على ضوء ارتفاع نسبة المتدينين من التيارين، الصهيوني و «الحريديم».

ويبدو من خلال نتائج التصويت في المستوطنات، أن حزب «يوجد مستقبل» الذي أقامه ويقوده النائب يائير لبيد، له قوة أكثر بقليل من حزب «العمل» بين المستوطنات من دون مستوطنات «الحريديم» والقدس، إذ حصل في انتخابات ٢٠١٣، على نسبة ٨,٣٪، وهبط إلى نسبة ٥,٥٪ في انتخابات ٢٠١٣؛ إلا أن القسم الأكبر من هذا الهبوط كان لصالح حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، الذي انتزع القسم الأكبر من قوته الحالية، ١٠ مقاعد، من حزب «يوجد مستقبل»، ولكن هذا كان على خلفية خيبة أمل الجمهور العام من حزب «يوجد مستقبل»، الذي تأسس قبيل انتخابات ٢٠١٣، وركب على موجة شعارات حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت لبضعة أسابيع قليلة في صيف ٢٠١١؛ إلا أن لبيد انقلب على هذه الشعارات، فور تسلمه منصب وزير المالية في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة.

وبالامكان التقدير أن «يوجد مستقبل»، قد يسترجع بعضا من قوته، على ضوء سلسلة استطلاعات الرأي التي تتنبأ استعادة قوته التي كانت في ٢٠١٣، وسيكون هذا على حساب «المعسكر الصهيوني»، وحزب «كولانو».

وبالنسبة لحزب «كولانو»، فقد حصل في انتخابات ٢٠١٥، على نسبة تلامس ٤٪ من أصوات المستوطنات من دون الحريديم والقدس، وفي تلك الانتخابات ظهر «كولانو» كحزب وسط، أو يمين «معتدل»، ولهذا رأينا أصواته هو أيضا جاءت على حساب

«يوجد مستقبل» من المستوطنين العلمانيين، وفي المستوطنات الكبرى. إلا أن أداءه في حكومة نتنياهو الحالية، وخاصة نهج وزير البناء والاسكان يوآف غالانت، الشخص الثاني في الحزب، من شأنه أن يزيد من كمية الأصوات التي سيحصل هذا الحزب في المستوطنات، في الانتخابات المقبلة.

ويبقى الحزب الإسرائيلي الأضعف من بين الأحزاب التي تمثلت في الكنيست بعد انتخابات ٢٠١٣، هو حركة «ميرتس»، التي حصلت على قرابة ١٪ من أصوات المستوطنات من دون الحريديم والقدس، وهي أصوات حصلت عليها في مستوطنات الأطراف العلمانية.

الانتخابات المقبلة

على ضوء الحالة السياسية الطاغية في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ للكنيست، وما تسجله من ذروة تطرف غير مسبوقة، خاصة على صعيد التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، فإن المشهد العام في مستوطنات الضفة، سيبقى على حاله في الانتخابات المقبلة.

وقد نشهد زحزحة محدودة في النسبة المئوية، لصالح هذا الحزب أو ذاك، على حساب الآخرين. وستكون المنافسة الأشد، بين حزب «الليكود» وتحالف «البيت اليهودي»، في حال لم تتغير التحالفات القائمة اليوم، إن كان حل بعضها، أو ظهور تحالفات حزبية أخرى.

وستتيح سجلات الناخبين، معرفة التغيرات الديمغرافية أكثر في المستوطنات، من حيث أعداد المستوطنين، وطبيعتهم.

هوامش

يعتمد هذا المقال على بحثي الصادر عن مركز مدار: «الخارطة السياسية في المستوطنات والقدس ٢٠١٣– ٢٠١٥». للمزيد أنظروا حول هذا البحث على موقع مدار.

https://www.madarcenter.org/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8-%AB/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-2013-2015